

تشجير أهم الكتب الفقهية المطبوعة على المذاهب الأربعة

إعداد:

باسل بن عبدالله الفوزان

balfozan@hotmail.com

تقديم

الشيخ العلامة:

عبدالعزیز بن عبدالله الراجحي

الشيخ العلامة:

عبدالله بن عبدالعزيز العقيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عبد الله بن محمد بن عزيز بن عقيل العقيل

التاريخ ١٤٣٨ هـ / ٢٠١٦ م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، وبعد: فقد اطلعت على الرسالة التي ألفها الشيخ باسل بن عبد الله الفوزان (تشجير أهم الكتب الفقهية المطبوعة على المذاهب الأربعة) فوجدتها مفيدة في بابها، حيث سهل على طلاب العلم بمختلف مذاهبهم معرفة أهم الكتب المعتمدة في مذاهبهم، كما ألمح إلى ذكر شيء من نظمها وشروحها، مع تعريف موجز بأهمها، واتبع في ذلك طريقة التشجير التي توضح المقصود وتسهله، وقد زين بحثه بمقدمة ذكر فيها قواعد مهمة جمعها من كتب أهل العلم يحسن للمتفقه معرفتها والإلمام بها، وإني أنصح إخواني وأبنائي الطلاب بقراءته والاستفادة منه، فهو جيد في بابيه. وكتبه الفقير إلى الله: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل العقيل، حامدا لله، مصليا مسلما على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



مكتبة فضيلة الشيخ

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: تقديم لكتاب تشجير أهم الكتب الفقهية... التاريخ: ١٤٣١/٧/٥ هـ الرقم: ٢١٠٨٦ ك/٧/٧

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين والمرسلين وإمام المتقين وصفوته من الخلق أجمعين وعلى آله وصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد؟؟؛

فقد قرأت البحث الموسوم بـ(تشجير أهم الكتب الفقهية المطبوعة على المذاهب الأربعة)؛ إعداد أبي عبدالله باسل بن عبدالله الفوزان.

فألقيت البحث مفيداً في بابه، يستفيد منه طالب العلم في تقريب الكتب المطبوعة في المذاهب الأربعة قربها المعد في هذا التشجير للباحث؛ فهي أمامه وبين يديه.

لذا أوصي بنشره رجاء أن ينفع الله به.

أسأل الله أن يثيب مؤلفه ويرزقنا وإياه الإخلاص في العمل والصدق في القول، وأن يجعلنا من دعاة الحق وأنصاره وحماة شريعة الله والذابين عن دينه وعن نبيه والمهتدين بهديه، والعاملين بكتابه وسنة نبيه، وأن يثبتنا على دينه القويم وصراطه المستقيم إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم وبارك على عبدالله ورسوله وخيرته من خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

WWW - SH - RAJHI - COM

هاتف: ٤٤٥٥٩٩٥ فاكس: ٤٤٥٥١٤٦ ص.ب. ٢٤٥٩٦٠ الرياض ١١٣١٢

Tel: 4455995 Fax: 4455146 P.O Box: 245960 Reyadh: 11312

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ثم الصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن من عظمة شريعة الإسلام الخالدة أنها صالحة لكل زمان ومكان، محققة لمقاصد حسان، عليها أُقيمت الملة ورُسِمت الشريعة، رافعة لكل حرج ومشقة، متمثلة في حفظ: الدين، والنفوس، والعرض، والمال، والعقل، مبنية على رعاية المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها، ثم من حفظ العليم القدير أن قيض الله لها من يجرسها ويرعاها حق رعايتها، تحملاً وتبليغاً واستنباطاً؛ قال - تعالى - : ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وقال ٣ فيما يروى عنه: ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله))^(١).

وحث على حفظ العلم وتبليغه للناس؛ فقال ٣: ((نصر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه))^(٢).

حتى أصبح التشريع الإسلامي بعد وفاة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - نوراً مبيناً وسراجاً مستقيماً يهتدي بها كل مسلم متبع ومتأس ومقتد بهذه الشريعة، ثم إن من هذا النور المبين ذلكم التراث الزاخر الذي ورثه الفقه الإسلامي للأجيال من لدن عهد الصحابة مروراً بالتابعين وأتباعهم إلى الآخر، ودون التشعب في الحديث فإن هذا يدركه ويلمسه من له أدنى علم بواقع الحياة اليوم من كثرة كتب الفقه، متوناً وشروحاً، ومنظومات وحواشي، مطبوعة كانت أو مخطوطة، يضعف عن إدراك جلها الفقيه فضلاً عمّن دونه^(٣)، غير أن مما يؤسف له - خصوصاً من متأخري فقهاء المذاهب - أن عادت بعض شروحهم أغازاً لأصولها السهلة، وتصرفاً في نصوص أقوال أئمتهم وفتاواهم، حتى اختلطت بعضها ببعض، وأدهى منه تعصب مقيت أبعدهم عن التفتع المنشود الذي راموا تأليف كتبهم لأجله، وهو معرفة الحلال والحرام المقتبس من الأصول العظيمة: الكتاب والسنة، قال ابن القيم - رحمه الله - : "فالتأخرون يتصرفون في نصوص الأئمة، وينونها على ما لم يكن لأصحابها ببال، ولا جرى لهم في مقال، ويتناقله بعضهم عن بعض".

(١) رواه البيهقي (٢٠٩/١٠) بلفظ: ((يرت هذا العلم...))، وابن وضاح في "التحذير من البدع" باب اتقاء البدع من حديث عبدالرحمن العذري، وقد ضعفه جمع من أهل العلم؛ كالدارقطني وغيره، وعلق الذهبي على رواية البيهقي بأن سندها منقطع، وحكم عليه الإمام أحمد بالصحة، والحديث له شواهد، راجع: "التمهيد"؛ لابن عبدالبر (٤٧/١).

(٢) رواه الترمذي من حديث أبان عن أبيه عن زيد بن ثابت، وفي الباب عن ابن مسعود ومعاذ وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأنس، ويشهد لمعنى الحديث ما رواه البخاري في صحيحه برقم (٦٧) كتاب العلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "رب مبلغ أوعى من سامع" من حديث أبي بكر رضي الله عنه قال: قال ٣: ((..ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه)).

(٣) راجع جامع الشروح والحواشي لعبدالله الحبشي ٣ ج وكشف الظنون لحاجي خليفة.

ثم قال: "ولا يحلُّ أن ينسب إلى إمامه القول، ويُطلق عليه أنه قول بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها أو طالعها من كلام المنتسبين إليه، فإنه قد اختلطت أقوال الأئمة وفتاواهم بأقوال المنتسبين إليهم واختياراتهم، فليس كلُّ ما في كتبهم منصوباً عن الأئمة؛ بل كثيرٌ منهم يخرج على فتاواهم، وكثيرٌ منهم أفتوا به بلفظه أو بمعناه، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يقول: هذا قول فلان ومذهبه إلا أن يعلم يقيناً أنه قوله ومذهبه" (٤). اهـ.

لذا؛ ومما سبق كان لزاماً على المتفقه معرفة كتب الفقهاء؛ أصولها وشروحها ونظمها، وكذلك معرفة الكتب المعتمدة في كلِّ مذهب، وخصوصاً المطبوعة منها، فكان هذا البحث، والذي أرجو أن يُسهّل على طالب العلم

معرفة هذه الكتب، بإبراز شروحها ونظمها على هيئة تشجير (٥)، مع تعريفٍ موجزٍ لأهمِّ هذه الكتب وأجود طبعاها (٦).

وقبل الختام أُشيرُ إلى مسائل أحسبها مهمّةً لرائم الفقه من تلكم الكتب:

المسألة الأولى: أهميّة الاعتناء بالأحكام الفقهية من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ استنباطاً وتدبيراً وتأملاً، "ثم إنَّ الأصلَ الأخذُ بالنصِّ عند ظهوره، لا سيّما من كتاب الله - سبحانه - وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيسقط معه كلُّ اجتهاد أو قياس أو تقليد" (٧)، وعليهما - أي: الكتاب والسنة - مدارُ المذاهب كلها، ومن النقص حقاً على الفقيه أن يبدأ عند الاستدلال بالأدنى دون الأعلى، ولأهميّة هذا الأمر صنّف جمعٌ من العلماء كتباً في

ذلك، وأولوا آيات الأحكام مزيدَ عنايةٍ واهتمام؛ كـ "أحكام القرآن"؛ للحصاص الحنفي، و"أحكام القرآن"؛ لأبي بكر العربي المالكي، و"أحكام

(٤) "الطرق الحكمية" (٦٠٨/٢).

(٥) التشجير: بمعنى رسم سلسلة شروح وحواشي الكتب المبسوطة على شكل مشجر، وهي إحدى طرق علماء الأنساب المعروفة في تدوين الأنساب، على خلاف عند بعضهم في طريقة التشجير من البطن الأسفل إلى الأعلى أو العكس فراجع في مظانه... والمقصد زيادة التوضيح وتسهيله على طالب العلم، راجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة "شجر"

(٦) عملي لا يعدو كونه تشجيراً لهذه الكتب وهي المرحلة الأولى لهذا البحث يعقبها بإذن الله تعريف هذه الكتب مع أجود طبعاها، والفضل لله أولاً وأخيراً، ثم لمشايخي الفضلاء، وأخصُّ منهم الشيخ حمد بن عبدالله الجمعة سدّده الله، وأحسن إليه على حسن توجيهه وتصويبه، واستفدت كذلك من كتاب الشيخ المحقق عبدالعزيز بن قاسم "الدليل إلى المتون العلمية" رفع الله قدره، والشكر موصول للشيخين العلامة عبدالله العقيل والعلامة عبدالعزيز الراجحي على حسن ظنهما وتقديمهما للبحث، وقد اقتصر على المطبوع دون المخطوط ليسهل على طالب العلم معرفة وتمييز هذه الكتب، وقد نشير إلى المخطوط للحاجة.

(٧) المدخل المفصل للشيخ بكر أبو زيد (٧٨/١) بتصرف يسير، والكتاب نفيس في بابه فراجع.

القرآن؛ للقرطبي المالكي، و"أحكام القرآن"؛ لالكي المهراسي الشافعي، وغيرهم كثير^(٨).

المسألة الثانية: الاعتناء بفقهِ السلف في القرون المفضلة، لا سيما فقه الصحابة؛ فهم الذين شهدوا الترتيل، وهم أعلم الناس كذلك بنسخ القرآن ومنسوخه، ومُحكّمه ومتشابهه، وأعلم الناس بوجوه اللغة والبلاغة، وأدركُ الناس لقرائن الحال وما خفي من النص، وهم أئمةٌ لأئمة محمد ﷺ^(٩).

بساد رأيتهم وقوة فهمهم، مع ما هم عليه من حُسن الاتِّباع والديانة، والإجماع إجماعهم، ومن بعدهم تبع لهم^(١٠) لا سيما الكثيرين منهم؛ كعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعائشة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر - رضي الله عنهم - وكان من الذين نشرُوا العلم في الأمة؛ كأصحاب ابن مسعود، وأصحاب ابن عمر، وأصحاب ابن عباس، وأصحاب زيد بن ثابت.

يقول ابن القيم - رحمه الله -: **"فعلم الناس عامة من أصحاب هؤلاء الأربعة"**^(١١)، فعلم أهل مكة من ابن عباس، وعلم أهل العراق من ابن مسعود، وأهل المدينة علمهم من زيد بن ثابت وابن عمر.

قال ابن خلدون في **"مقدمته"**: **"ثم إنَّ الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يُؤخذ من جميعهم؛ وإنما كان ذلك مُختصاً بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومُحكّمه، وسائر دلالاته بما تلقوه من النبي ﷺ أو ممن سمعه منهم من عليتهم"**^(١٢).

وينبغي كذلك الاعتناء بفقهِ تلاميذهم وطبقاتهم - خصوصاً عند الترجيح بين الأدلة - لا سيما أهل مكة والمدينة؛ فسعيد بن المسيب حامل لواء أهل المدينة، وكذلك عروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وأبو بكر بن عبدالرحمن بن حارث وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وأمّا أهل مكة من تلاميذ ابن عباس، فعطاء بن أبي رباح وطاوس بن كيسان ومجاهد وعكرمة، وأمّا أهل العراق فهم: علقمة والنخعي والأسود بن يزيد والحسن البصري... وهكذا.

(٨) راجع كتاب: "تفاسير آيات الأحكام ومناهجها"؛ للدكتور علي العبيد.

(٩) إشارة لما جاء في "صحيح مسلم" برقم (٢٥٣١) (٣٠٧/٨) باب بيان أن بقاء النبي صلى الله عليه وسلم أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمة من حديث أبي بردة عن أبيه - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ((النجوم أئمة للسماء؛ فإذا ذهبَت النجوم أتى السماء ما تُوعَد، وأنا أئمة لأصحابي؛ فإذا ذهبَت أتى أصحابي ما يُوعَدون، وأصحابي أئمة لأمتي؛ فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يُوعَدون)).

(١٠) كما ذكر ذلك الإمام أحمد - رحمه الله - راجع "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (٣٠٤/١).

(١١) "إعلام الموقعين" (٢٥/١).

(١٢) "مقدمة ابن خلدون" (٣٤١/١)، الفصل السابع (علم الفقه وما يتبعه من الفرائض)، ومقصده - رحمه الله - أن الصحابة مُتباينون في الفقه في الدين... وإلا فكلهم عدول - رضي الله عنهم أجمعين.

ثم من الأهمية بمكان الاعتناء بما اختصَّ به بعضهم في فقه بعض المسائل؛ كعطاء في الحج، وسعيد بن المسيب في الأقضية والحدود وأحكام البيوع، وإبراهيم النخعي في أحكام الصلاة... وهكذا^(١٣).

وأقوال الصحابة وتابعيهم منثورة في كتب أهل العلم، فدونك "مصنّف ابن أبي شيبة" و"مصنّف عبدالرزاق"، و"معرفة السنن والآثار" و"السنن الكبرى"؛ للبيهقي، و"الموطأ"؛ لمالك، و"الأم"؛ للشافعي، و"الأوسط"؛ لابن المنذر، و"التمهيد" و"الاستذكار"؛ لابن عبدالبر.

المسألة الثالثة: الحذر من التعصّب المقيت، والذي ادّعاه بعضهم بسدّ باب الاجتهاد ووجوب التقليد، ورحم الله العلامة الشوكاني إذ قال في ردّه على

دعوى سدّ باب الاجتهاد ووجوب التقليد: "إنها رفعٌ للشرعية بأسرها ونسخٌ لها"^(١٤).

والناس في هذا الباب - أي: باب التقليد - على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: قوم دعوا لمذاهبهم وتعصّبوا لها، حتى قال بعضهم: "اللامذهبيّة هي قنطرة اللادينيّة" وهذا غلو فاحش، حتى بلغ الحال إلى أن الحنفي المتعصّب لا يصلي خلف الشافعي، ولا يزوجه، وأنه عنده بمنزلة الذميّ، أو كقول أبي الحسن الكرخي من الحنفيّة: "كلُّ آيةٍ تُخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤوَّلة أو منسوخة، وكلُّ حديثٍ كذلك فهو مؤوَّل أو منسوخ"^(١٥).

وقال الحصكفي في مدح أبي حنيفة^(١٦):

فَلَعْنَةُ رَبِّنا أَعْدَادَ رَمَلٍ عَلَى مَنْ رَدَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ

وقول قاضي دمشق محمد بن موسى الباساغوي الحنفي: "لو كان لي أمرٌ لأخذت الجزية من الشافعي"^(١٧).

وقول محمد بن إبراهيم البوشنجي - رحمه الله -:

وَإِنِّي حَيَاتِي شَافِعِيٌّ فَإِنِ أُمْتُ فَتَوَصَّيْتِي بَعْدِي بِأَنْ يَتَشَفَّعُوا^(١٨)

(١٣) بل إن بعض كتب الفقهاء قد امتازت واختصت ببعض الأبواب والمسائل دون بعض؛ كقول الإمام أبي عبد الله محمد القصار المالكي شيخ الفتيا بفاس (ت ١٠١٢): "توضّأ بالرسالة، وصلّ بالجلاب، وصمّ بالتلقين، وزكّ بابين الحاجب، وحجّ بخليل، واقض بالمدونة".

(١٤) راجع كتاب: "القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد"؛ للشوكاني.

(١٥) "رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول"، طبعت ضمن كتاب: "تأسيس النظر"؛ لأبي زيد الدبوسي الحنفي.

(١٦) مقدمة "الدر المختار"؛ للحصكفي، "شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي".

(١٧) "ميزان الاعتدال" (٥١/٤).

(١٨) "سير أعلام النبلاء" (٧٣/١٠).

بل بلغ التعصّب ببعضهم أنّه زعم أنّ عيسى ابن مريم - عليه السلام - حين يتزلّ يحكم بالمشركين، وقد أشار العلامة محمد سعيد صقر في منظومته^(١٩) لذلك فقال:

وَاعْجَبَ لِمَا قَالُوهُ مِنَ التَّعَصُّبِ أَنَّ الْمَسِيحَ حَنْفِيَّ الْمَذْهَبِ

وأعجب من ذلك ما قاله الصاوي في "حاشيته على الجلالين" عند قول الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]، قال: "ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج من المذاهب الأربعة ضالٌّ مُضِلٌّ، وربما أداه ذلك للكفر؛ لأنّ الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر"^(٢٠)؛ اهـ.

فله ما أبعدهم عن هدي السلف، والله درُّ ابن القيم إذ يقول: "فيالله العجب! ماتت مذاهب أصحاب رسول الله ﷺ ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام، وبطلت جملةً إلا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأئمة الفقهاء! وهل قال ذلك أحدٌ من الأئمة، أو دعا إليه، أو دلّت عليه لفظة واحدة من كلامهم عليه؟!".

ثم قال: "ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيّد بأحدٍ من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة"^(٢١).

الضرب الثاني: قوم دعوا إلى نبد التقليد، وعدم الأخذ من الأئمة البتّة، وعطلوا اجتهادات العلماء وآراءهم وأقوالهم، واعتمدوا على فهمهم، قال الإمام أحمد -

رحمه الله - : "... ومن زعم أنّه لا يرى التقليد ولا يُقلّد دينه أحدًا^(٢٢)، فهو قول فاسق عند الله ورسوله ﷺ إنما يُريد بذلك إبطال الأثر، وتعطيل العلم والسنة، والتفرّد بالرأي والكلام والبدعة والخلاف..."^(٢٣). وقال أيضًا: "الدالُّ الله - عزّ وجلّ - والدليل القرآن، والمبين الرسول ﷺ والمستدلُّ أولو العلم، هذه قواعد الإسلام"^(٢٤).

(١٩) الموسومة بـ "رسالة المهدي".

(٢٠) "حاشية الصاوي على تفسير الجلالين" (١٨/٣).

(٢١) "إعلام الموقعين" (٩٣١/١) عند قوله: هل يلزم العامي أن يتّخذ بعض المذاهب المعروفة؟ فراجع؛ فقد أحسن وأجاد - رحمه الله تعالى.

(٢٢) علق على هذه الجملة بعد قرأتنا عليه شيخنا الوالد عبدالعزيز الراجحي - حفظه الله - بقوله: "هذا إذا لم يكن من أهل الاجتهاد الذين لهم القدرة على استنباط الأحكام من النصوص، فإن كان لديه أهلية في النظر والاجتهاد فإنه يأخذ بما فهمه من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وما أدى إليه اجتهاده".

(٢٣) "طبقات الحنابلة"؛ للقاضي أبي يعلى في ترجمة أحمد بن جعفر الإصطخري (٦٥/١)، وراجع كلام الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢٨٦/١١)، و"تاريخ الإسلام"، حول إنكاره نسبة هذه الرسالة للإمام أحمد، لكن المعنى المراد صحيحٌ - والله أعلم.

الضرب الثالث: وهم الأكثر - والله الحمد - وهم ما عليه أهل الحديث والسنة، بأن عرضوا المذاهب على الكتاب والسنة، فما كان من حكم له دليل قبلوه، وما لم يكن له دليل طرحوه، مع عدم تعصبهم واحترامهم لأهل العلم، مُتمثلين قول كلِّ إمام مذهب: "إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، قلت به أو لم أقل".

ولله ما أحسن ما قاله العلامة محمد بن سعيد صقر المدني الحنفي؛ إذ قال في "منظومته":

وَقَوْلُ أَعْلَامِ الْهُدَى لَا يُعْمَلُ = بِقَوْلِنَا بَدُونَ نَصِّ يُقْبَلُ

فِيهِ دَلِيلُ الْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ = وَذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الْإِمَامُ = لَا يَنْبَغِي لِمَنْ لَهُ إِسْلَامٌ

أَخَذَ بِأَقْوَالِي حَتَّى تُعْرَضَا = عَلَى الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ الْمُرْتَضَى

وَمَالِكُ إِمَامٌ دَارِ الْهَجْرَةِ = قَالَ وَقَدْ أَشَارَ نَحْوَ الْحُجْرَةِ

كُلُّ كَلَامٍ مِنْهُ ذُو قَبُولٍ = وَمِنْهُ مَرْدُودٌ سِوَى الرَّسُولِ

وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: إِنْ رَأَيْتُمْ = قَوْلِي مُخَالَفًا لِمَا رَوَيْتُمْ

مِنَ الْحَدِيثِ فَاضْرِبُوا الْجِدَارَا = بِقَوْلِي الْمُخَالَفِ الْأَخْبَارَا

وَأَحْمَدٌ قَالَ لَهُمْ لَا تَكْتُبُوا = مَا قُلْتُمْ، بَلْ أَصْلُ ذَلِكَ اَطْلُبُوا

فَاسْمَعْ مَقَالَاتِ الْهُدَاةِ الْأَرْبَعَةَ = وَاعْمَلْ بِهَا فَإِنَّ فِيهَا مَنَفَعَةَ

لِقَمْعِهَا لِكُلِّ ذِي تَعْصَبٍ = وَالْمُنْصِفُونَ يَكْتَفُونَ بِالنَّبِيِّ

المسألة الرابعة: الاعتناء بالمعتمد من كتب المذاهب، والتنبه إلى تصرف بعض المتأخرين واجتهاداتهم مما يُخالف أصحاب المذهب أصلاً؛ قال ابن القيم - رحمه الله - في ذم ما أحدثه المتأخرون من الحيل: "والتأخرون أحدثوا حيلاً لم يصحَّ القول بها من الأئمة، ونسبوا إلى الأئمة وهم مُخطئون في نسبتها إليهم، ولهم مع الأئمة موقفٌ بين يدي الله - عزَّ وجلَّ".

ثم قال: "... فكثيراً ما يُحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثيرٌ من المسائل يُخرِّجها بعض الأتباع على قاعدةٍ متبوعة، مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تُفضي إلى ذلك لما التزمها"^(٢٥).

وَمَا يَنْبَغِي عَلَى الْمُتَفَقِّهَ أَنْ يَقْرَأَ هَذِهِ الْكُتُبَ الْمُعْتَمَدَةَ عَلَى شَيْخٍ مُتَقِنٍ، وَقَدْ قِيلَ: "مَنْ كَانَ شَيْخَهُ كِتَابَهُ، كَانَ غَلْطُهُ أَكْثَرَ مِنْ صَوَابِهِ".

(٢٤) المرجع السابق.. وانظر قريباً منه عن الإمام أحمد في "الفتاوى والمنقحة" للخطيب البغدادي (٤٤/٢)

(٢٥) فصل في الحيل من "إعلام الموقعين" (٧٠٢/١).

المسألة الخامسة: الحذر من تتبّع رُحَص ونوادِر وزلّات العلماء من كتبهم وأقوالهم، فليس هذا من هدي السلف، وقد نقل غير واحدٍ من العلماء الإجماع على تحريم ذلك، حكى الإجماع ابن حزم، وابن عبد البر، وأبو الوليد الباجي، وابن الصلاح الشافعي، وابن النجار الحنبلي.

قال ابن القيم: "ومن المعلوم أن المخوف في زلّة العالم تقليده فيها؛ إذ لولا التقليد لم يخف من زلّة العالم على غيره، فإذا عرف أنها زلّة لم يجز له أن يتبعه فيها باتّفاق المسلمين، فإنّه أتباع للخطأ على عمد" (٢٦).

وقال الذهبي - رحمه الله - : "من تتبّع رُحَص المذاهب وزلّات المجتهدين، فقد رَقَّ دينه" (٢٧).

وقال سليمان التيمي: "لو أخذت برخصة كل عالم، اجتمع فيك الشرُّ كلُّه" (٢٨)، وتحذير السلف في هذا الباب بين ظاهر لا يخفى، فراجعهُ (٢٩).

ونسأل الله أن يخلص نيّاتنا وأعمالنا، وأن يجعلنا ممن يعمل بهدي الكتاب والسنة، وممن يتبع سنة النبي ﷺ وأن يحشّرنا في زمرة، ويمنّ علينا بمرافقته في الفردوس الأعلى من الجنة، وأن ينفع بهذا البحث إخواننا من طلاب العلم جميعاً (٣٠) إنّه سميع مجيب، وصلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ
وإنْ تَجَدَّ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلَا فَجَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا (٣١)

(٢٦) "إعلام الموقعين" (٣٧١/١).

(٢٧) "سير أعلام النبلاء" (٨١/٨).

(٢٨) "حلية الأولياء" (٣٢/٣)، و"جامع بيان العلم وفضله" (١٢٢/٢).

(٢٩) وهذا ما نسمعه اليوم من كثرة الفتاوى الشاذة لدى البعض ممن لم يتأهل بعد للفتوى ولا هو من أهلها، تتبعاً لرخص العلماء وزلاتهم، فنسأل الله أن يسلك بنا سبيل الأنبياء والمرسلين والله المستعان..

(٣٠) تنبيه:

١ - ذكرت "الموطأ" وشروحه لأهميته في الباب وإن كان أصله كتاب حديث.

٢ - قد لا تخلو بعض الكتب الفقهية المذكورة من بعض الملاحظات والأخطاء العقدية فتنبه.

٣ - قد استعجلت إظهار هذه المذكرة على علائها وعيوبها؛ رغبة لطلب بعض الإخوة، مؤملاً من إخواننا ومشايخنا تزويدنا بالملاحظات لتداركها في الإخراج النهائي - بإذن الله - مع ذكر تعريف لأهم هذه الكتب وأجود طبعاتها.

(٣١) البيهقي لأبي محمد الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري في منظومته "ملحة الإعراب" توفي سنة (٥١٦) انظر ترجمته الإعلام للزركلي (١٧٧/٥).

الرموز:

اللون الأخضر: المنظومات.



اللون الأزرق: الحواشي.



اللون الأصفر: أهم الكتب المعتمدة في المذهب، (ولا يعني بالضرورة أن غيرها غير معتمد).



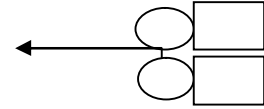
اللون البرتقالي: أمّهات الكتب في المذهب، (وهي ضمناً من الكتب المعتمدة في المذهب).



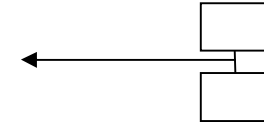
الحدود الحمراء: الكتب المخطوطة.



أي: إن هذا الكتاب جمع بين هذين الكتابين



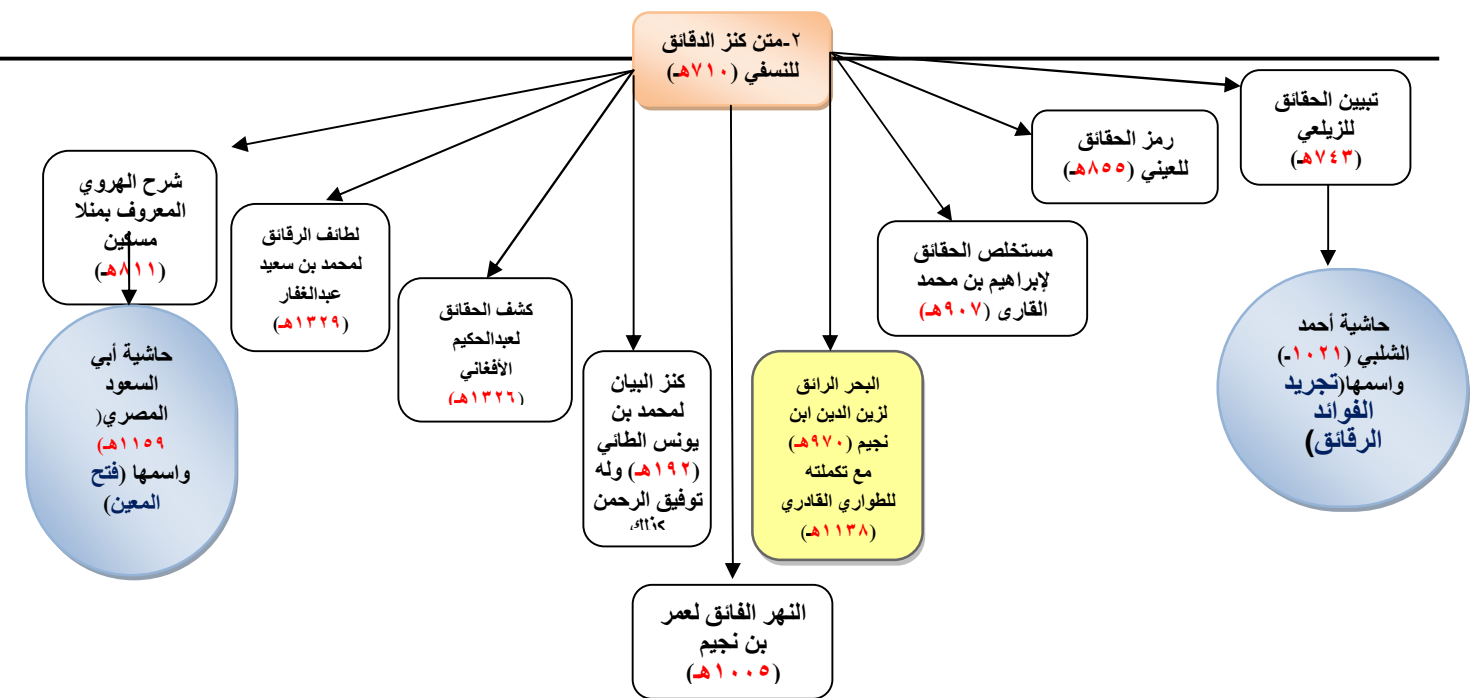
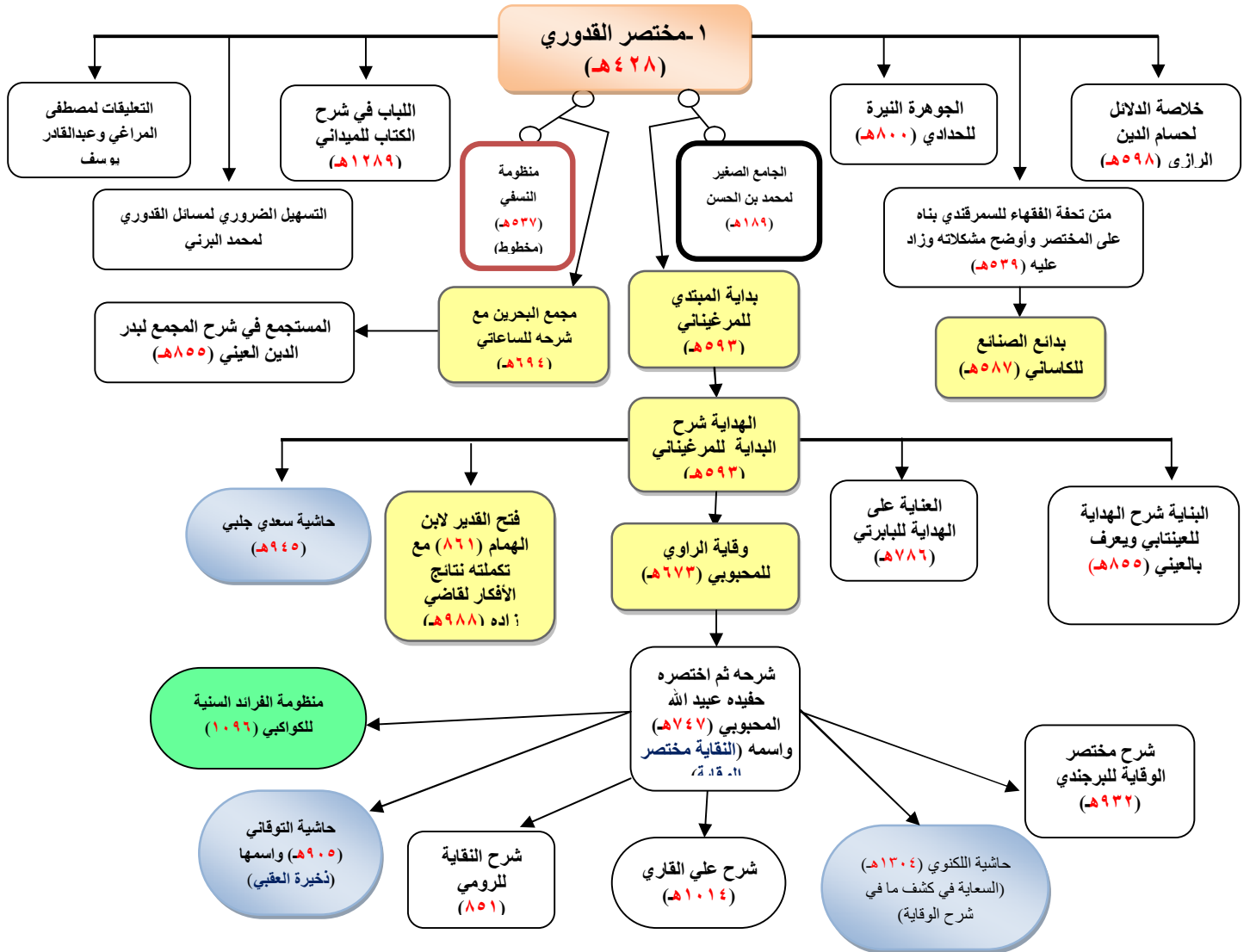
أي: إن هذا الكتاب اعتمد على هذين الكتابين في التأليف.

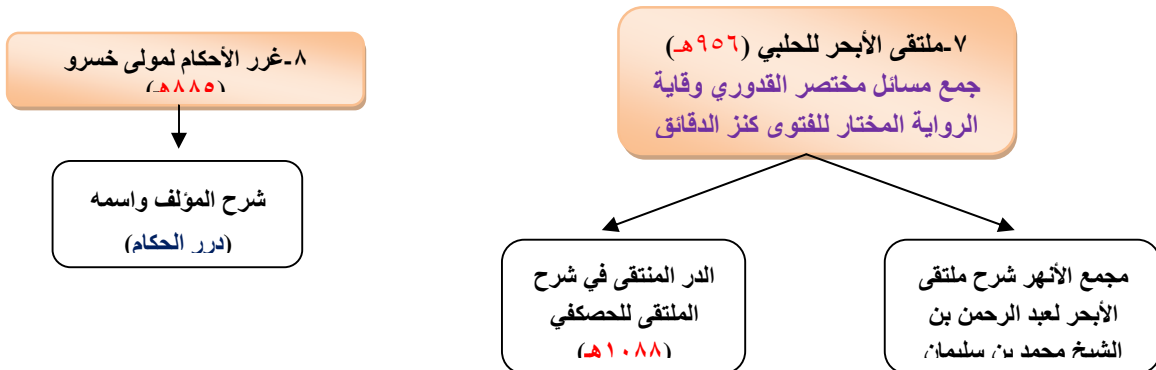
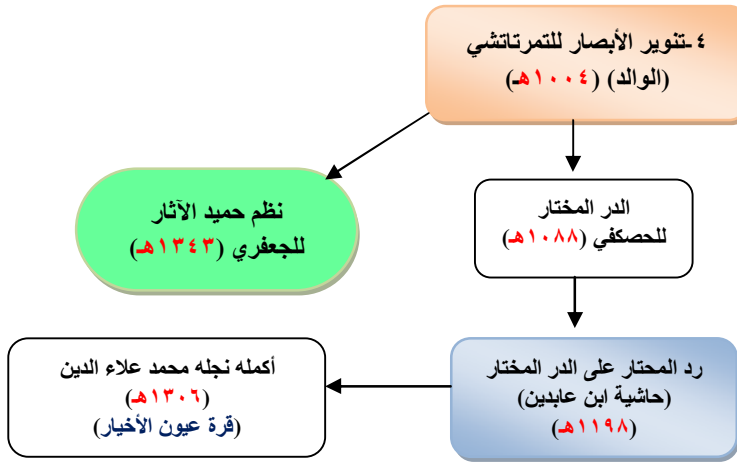
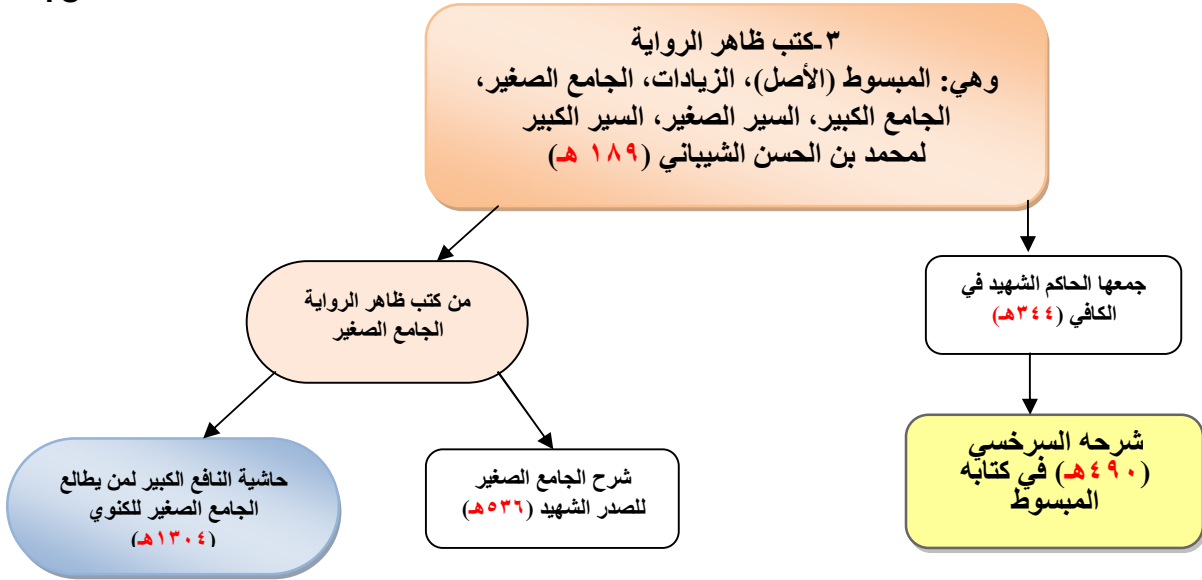


(أ)

كتب الأحناف

أهم كتب الحنفية





(ب)

كتب المالكية

(١) الموطأ للإمام مالك (١٧٩هـ)

رواية محمد بن الحسن

١٧٥١

المهياً في كشف أسرار الموطأ
للكماخي الحنفي (١١٧١هـ)

التعليق المجد للكنوي

رواية يحيى بن يحيى الليثي (٢٣٤هـ)

التمهيد لابن عبدالبر (٤٦٣هـ)

الاستنكار لابن عبدالبر (٤٦٣هـ)

المنتقى للباجي (٤٧٤هـ)

القبس لأبي بكر ابن العربي (٥٤٣هـ)

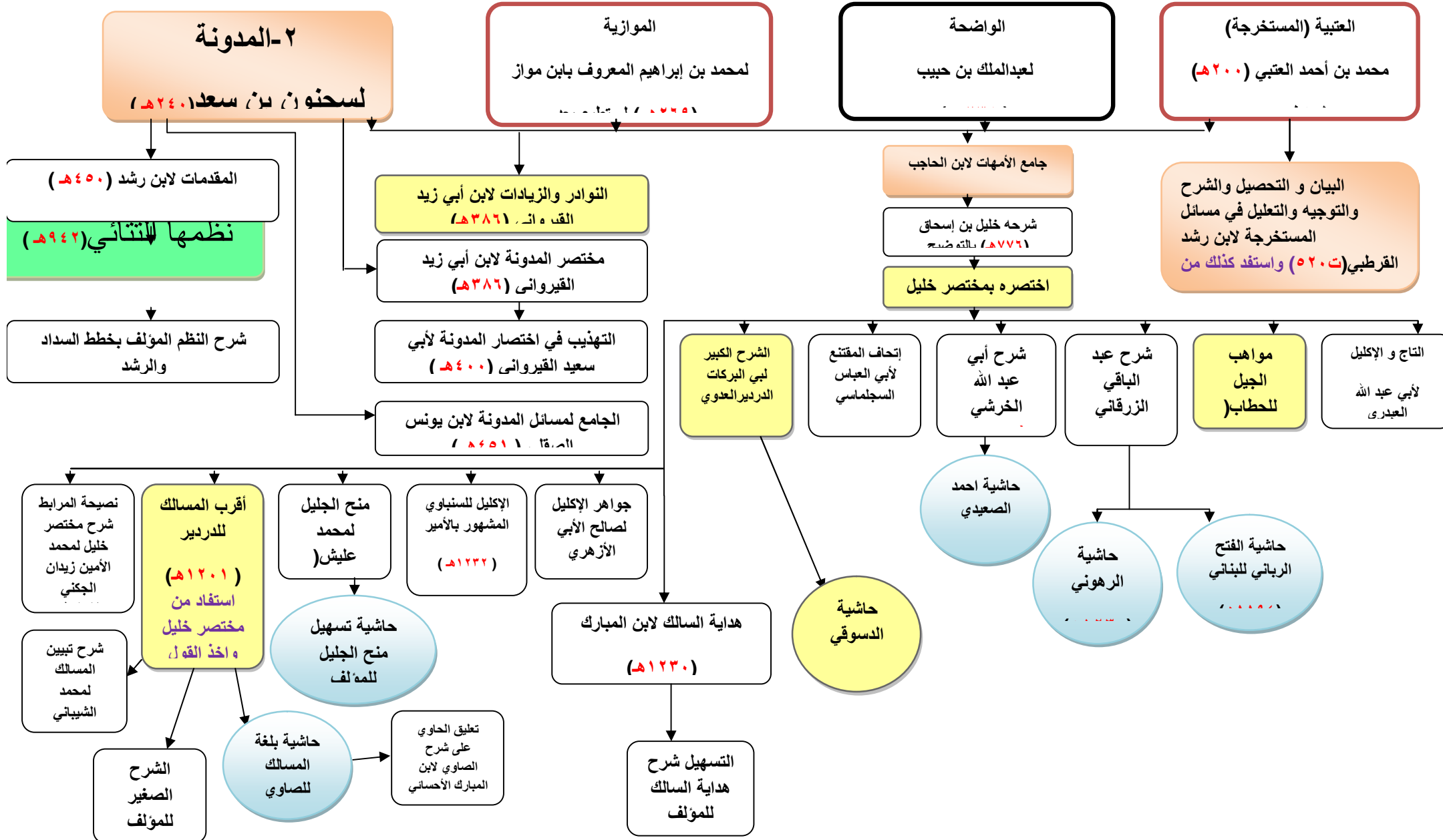
المسالك في شرح موطأ مالك لأبي بكر ابن
العربي (٥٤٣هـ)

تنوير الحوائك للسيوطي (٩١١هـ)

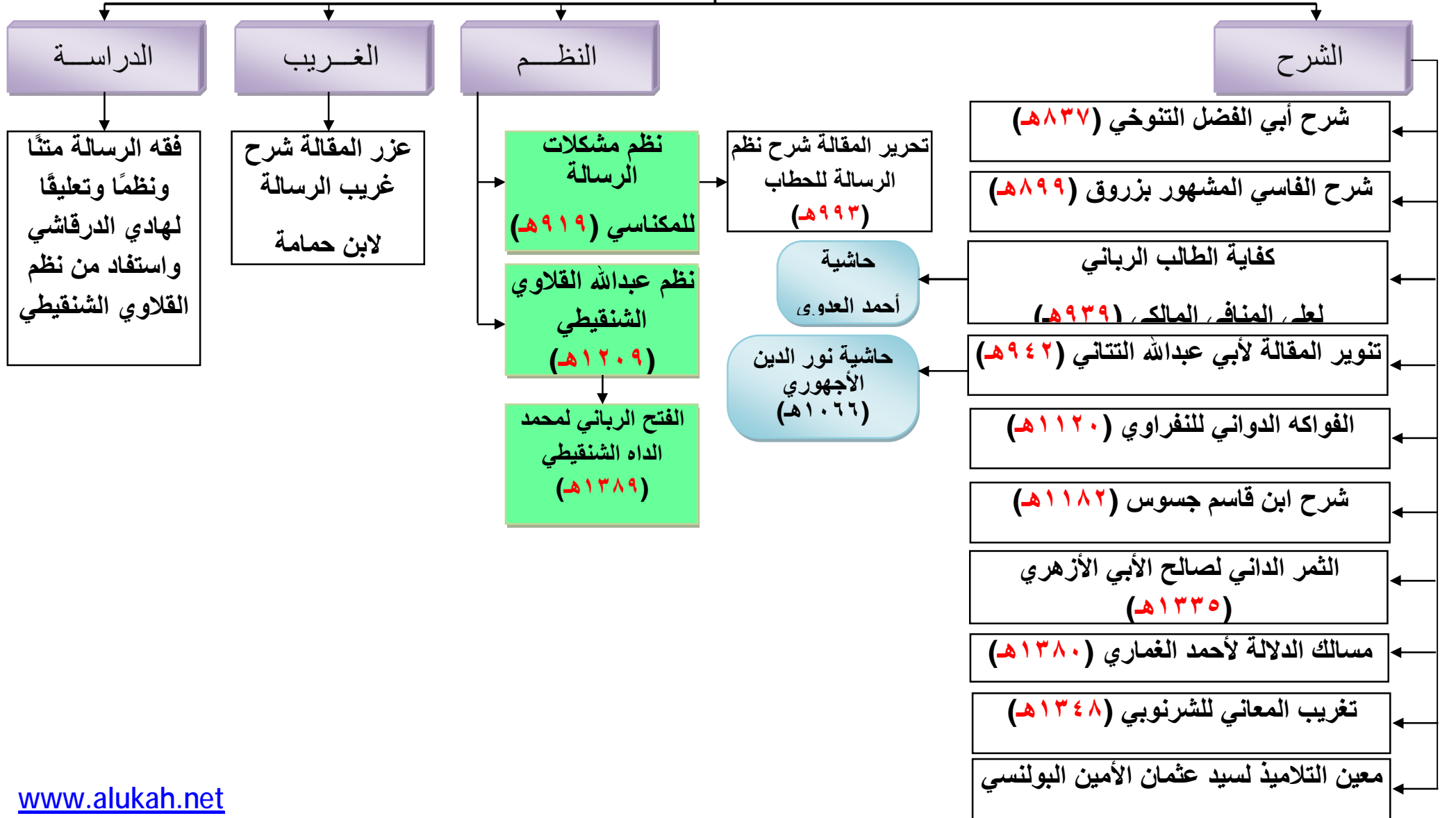
المسوى للدهلوي (١٢٣٠هـ)

شرح الزرقاني (١١٢٤هـ)

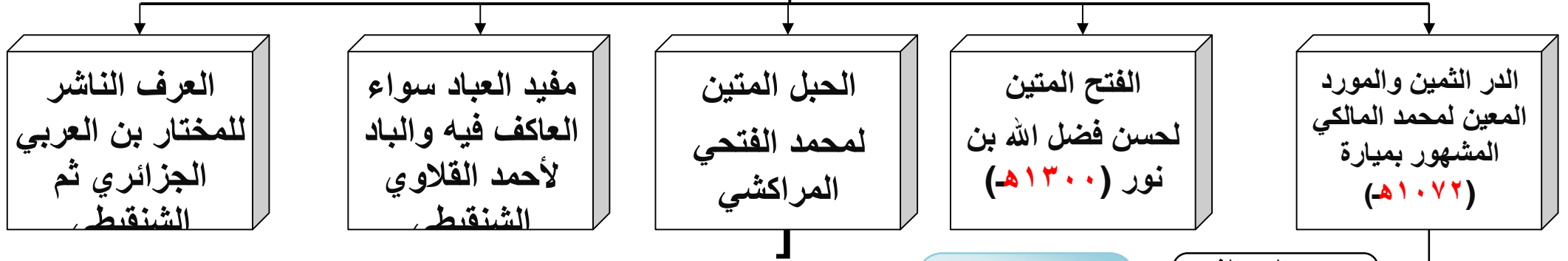
أوجز المسالك للكاهنلوي (١٤٠٢هـ)



٣ متن الرسالة
لابن أبي زيد القيرواني
(٣٨٦هـ)



(٤) المرشد المعين على الضروري من
علوم الدين [متن منظوم لابن عاشر
الأندلسي (١٠٤٠هـ)]



مختصر الدر الثمين
للمؤلف

حاشية ابن حمدون
الحاج
(١٢٧٣هـ)

نظم ترغيب
المريد السالك

نظم اسهل المسالك
لمحمد البشار
البرقوني

سراج السالك
لعثمان الجعلي
المالكي

مجموع الأمير
لمحمد عبدالقادر بسناوي
(١٢٣٢هـ)

شرح بن الحافظ
الصعيدي
(١٣٠٣هـ)

حاشية ضوء
الشموع على
المجموع للمؤلف

إرشاد السالك إلى أشرف
المسالك لابن عسكر
البغدادي (٧٣٢هـ)

تقريرات
إبراهيم بن حسن
الأزهري

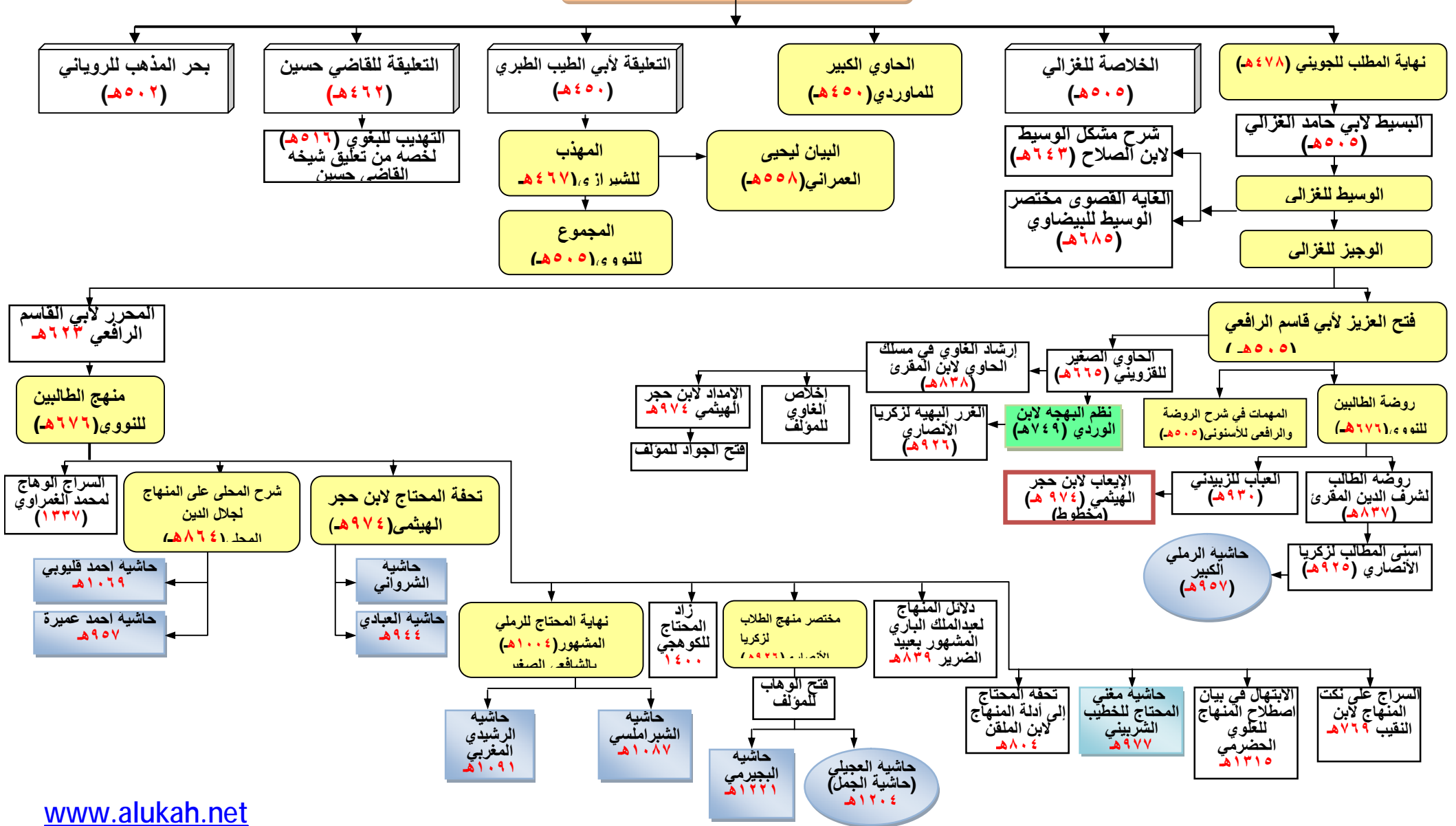
أسهل المدارك
شرح إرشاد
السالك للكشناوي

(ج)

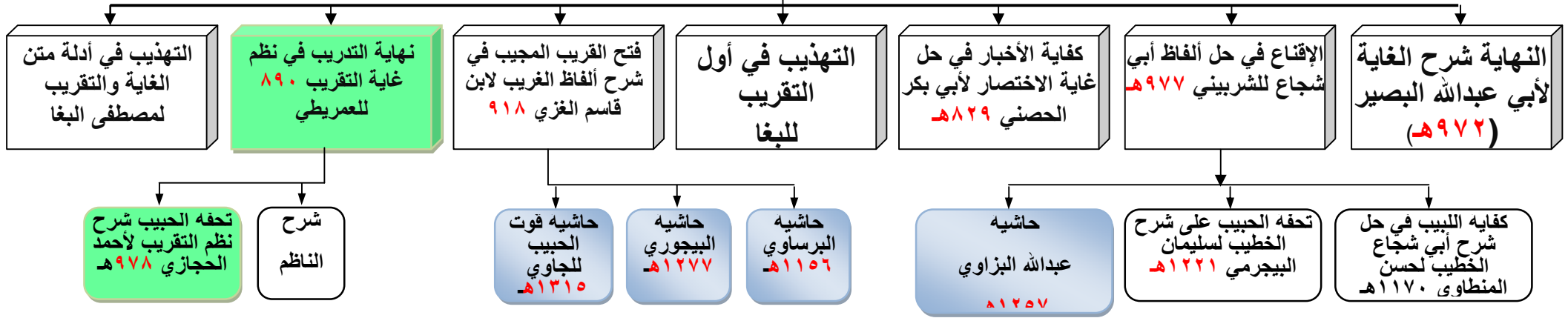
كتب الشافعية

(١) الأم للإمام الشافعي (١٥٠هـ)

(٢) مختصر المزني (٢٦٤هـ)

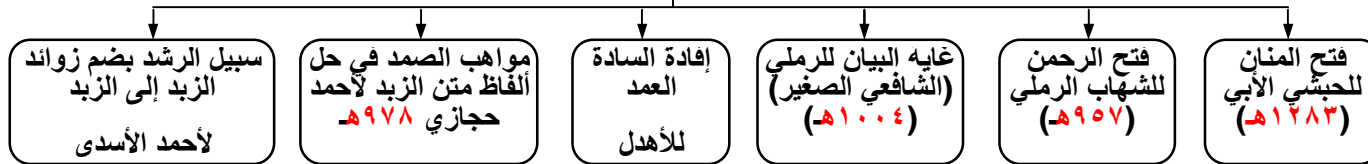


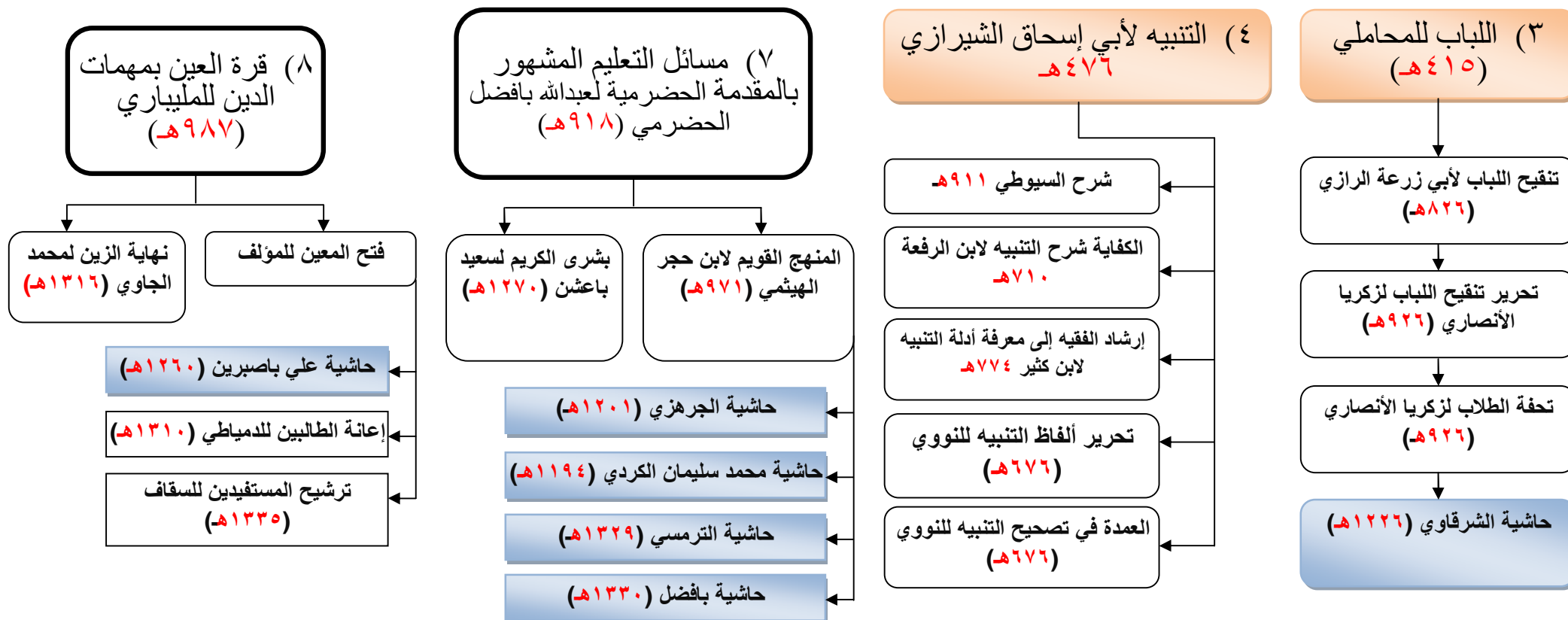
(٥) الغاية والتقريب
لأبي شجاع الأصبهاني (٥٩٣ هـ)



(٦) الزبد فيما عليه
المعتمد لهبة الله البازي (٧٣٨ هـ)

نظم الزبد لابن رسلان
وتسمى (صفوة الزبد) (٨٤٤ هـ)

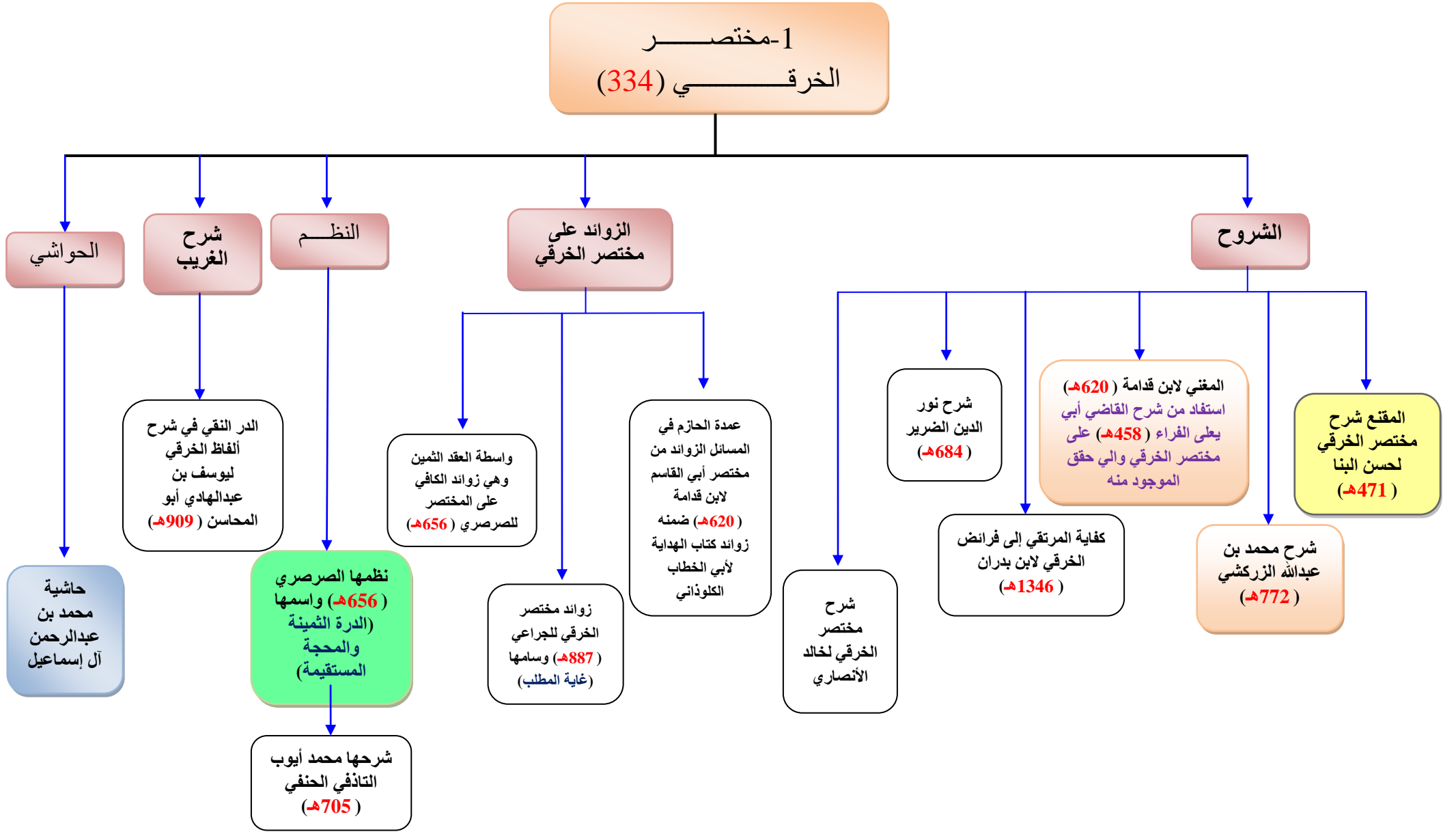




(د)

كتب الحنابلة

(د) أهم كتب الحنابلة



5-المقنع لابن
قدامة (620)

جمع بينهما الشويكي (939هـ)
في كتابه التوضيح

جمع بينهما ابن النجار
(972هـ)
في منتهى الإيرادات

الإنصاف
للمرداوي
(885هـ)

الشرح
الكبير لعبد
الرحمن
المقدسي
(682هـ)

المطلع على
أبواب
المقنع لأبي
الفتح البعلي
(709هـ)

نظم عقد
الفراند
وكنوز
الدقائق لابن
عبدالقوي

زاد
المستقنع
في
اختصار
المقنع
للحجاوي

حاشية
المقنع
لسليمان بن
عبدالله بن
محمد بن
عبدالوهاب

الميدع
لاين مفلح
(884هـ)

المتع
للتنوشي
(695هـ)

زوائد الكافي والمحرم على
المقنع لابن عبيدان البعلي

حاشية
اليهوتي
(1051هـ)
(دقائق أولى
النهى)

شرحه
معوذة أولى
النهى

اختصره
الكرمي
(1033هـ)
في (دليل
الطالب)

التفقيح المشبح
للمرداوي
(885هـ)

مختصر الإنصاف
والشرح الكبير لمحمد
بن عبدالوهاب
(1206هـ)

اختصره ابن معمر
بالمنتقى (1244هـ)

حواشي التفقيح
للحجاوي
(698هـ)

شرحه
التقليبي في
نيل المازب
(1135هـ)

حاشية ابن مانع
(1385هـ)

نظمه محمد
شحادة ونظمه
عبدالقادر
القصاب

شرحه ابن
ضويان
1353 في
منار السبيل

حاشية اللبدي
(1058هـ)

نظم
(نيل المراد
تعليل
سعد بن
عتيق
1349هـ)
وأتمه
ابن
سحمان

نظم
روضة
المرتاد
على الزاد
لسليمان
المزني
(1363هـ)

السلسبي
ل شرح
الدليل
للبلبيي
(1410هـ)

الروض
المربع
لليهوتي
(1051هـ)

الشرح
الممتع لابن
عتيمين
(1421هـ)

حاشية
ابن
مبارك
(1376هـ)

حاشية
علي
الهندي

حاشية
صالح
الفوزان

حاشية
"الزوائد"
محمد آل
حسين
(1373هـ)

حاشية
ابن
بشر
(1359هـ)

شرح المنتهى
إرشاد أولى
النهى
لليهوتي مع
حاشية ابن
فيروز
1205هـ

غاية المنتهى
في الجمع بين
الإقناع
والمنتهى
للكرمي
1033هـ

الإقناع
لطالب
الانتفاع
للحجاوي
(968هـ)

مطالب أولى النهى
للرحيبي
(1243هـ)

حاشية منحة
مولي الفتح
لحسن الشطبي
(1274هـ)

شرحه اليهوتي
في
كشف القناع
(1051هـ)

خرج أحاديثه
الألباني (1421هـ)
في إرواء الغليل

الفهرسة

فهرسة نبيل البصارة وغيره

فهرسة المكتب الإسلامي

الاستدراك

الاستدراك والتعليل لأحمد
الخليل

التكميل لصالح آل الشيخ

التحجيل لعبد العزيز الطريفي

حاشية
ابن
قاسم
(1392هـ)

أدلة
الروض
وتعليقاته
لمساعد
السلمان

حاشية ابن سعدي
(المختارات الجليلة
من المسائل
الفقهية) وهي
تعلق واستدراك

حاشية
ابن
فيروز
(1205هـ)

حاشية
أبابطين
(1282هـ)

حاشية
العنقري
(1373هـ)

حاشية محمد
بن
إبراهيم
(1389هـ)
(تحت الإعداد)

حاشية
الطياري
والمشيق
والغصن

المرتع المشبح
للفيصل
المبارك (تحت
الإعداد)

